وقفة سريعة
أمام لعبة "وزارة الشباب"
وتصريحاتها وإحتمالات إنهائها..

● بقلم: هيثم كمال ●

بعد مرور ما يقرب من الاربعة اشهر على ما يسمى « بحكومة الشباب » لا بد من ان نقف عند اهم الامور التي على ضوئها نتمكن من اجراء تقييم سريع وموجز لسلوك النظام في ظل العهد الجديد .

ان مثل هذه الوقفات تساعد كثيرا على المعرفة الجدية والواعية لكل ما نسمعه الان بل وعبر فترة الشهور الاربعة الماضية من تصريحات رسمية وشبه رسمية تشكل في تقديرنا المحاور الثابتة التي ما برح النظام يدور حولها والتي تدل على طبيعة النظام لاضفائها بقصد التضليل والخداع .

الشعارات الطنانة أين مصيرها ؟

وبداية لا بد من الاستفسار عن تلك الشعارات الطنانة التي بهرت بعض العيون ببريقها مع مطلع العهد حين كنا نسمع وعودا نفذى بالعشرات بل بالمئات عن تطوير الاوضاع الاقتصادية والمالية وعن نشر مناخ الحريات وعن ردم الهوة بين المواطن والدولة والى آخر من هنالك من سلسلة الشعارات التي كانت اسطوانة يومية تردد عبر السنة اقطاب العهد الجديد ولا سيما الرئيس سلام .

طبعا نحن كنا نفهم ان اطلاق مثل هذه الشعارات لم يكن سوى مناورة من مناورات النظام في محاولة للخروج بالحكم من ازماته ودوامة عجزه . ومن هنا فان الشك لم يداخلنا مرة عن المصير الذي ستؤول اليه . الا انه لا بد من اجراء مقارنة ولو خاطفة بين اللهجة التي كنا نسمعها مع مطلع العهد ، وبين اللهجة الراهنة لتصريحات الحكومة :

في حديث الرئيس سلام امام جمعية تجار بيروت في اليوم الثاني من شباط الحالي قال : « ان هناك مطالب كثيرة وكذلك المآخذ » وقال ايضا : « ولكن التركة التي ورثناها كثيرة المصاعب والمتاعب » . وواضح من هذه اللهجة ان هناك قرارا ضمنيا بعجز الحكومة عن اخراج النظام من سلسلة الازمات المالية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي ما برح يتخبط بها. فاين هذه اللهجة التي تصور الحكومة وكأنها « تصارع » المصاعب والمتاعب من اللهجة التي كنا نسمعها في الايام الاولى لتشكيل الحكومة من مثل : « ضرب الفساد والمفسدين » و « اطلاق الحريات » و « وكف ايدي المتلاعبين بمقدرات الشعب » الخ ..

الفضائح لم تعد فضائح

مسالة ثانية وهي ان الجميع يتذكرون كيف ان رائحة الفضائح التي اثيرت في مجلس النواب اثناء مناقشة البيان الوزاري وجلسات الثقة قد عمت في اجواء لبنان وأزكمت انف كل مواطن ، وكيف ان الرئيس سلام وغيره من اقطاب العهد قد اعلنوا واقسموا على كشف كل القائمين وراء الفضائح وعلى محاسبتهم وانزال حكم الشعب بهم .

لننظر الآن ومن خلال حديث للرئيس سلام نفسه كيف تحولت هذه اللهجة الثائرة النافذة الى لهجة مغايرة تماما لانفعاليتها التضليلية السابقة . يقول الرئيس سلام امام جمعية تجار بيروت بالحرف :

« ان الحكومة لم تقل ان هناك فضائح ، بل ان هناك من قال ذلك ، وكان على الحكومة ان تفتح تحقيقا » .

واضاف الرئيس سلام يقول « بصوت حازم » « ان ما سمي بفضائح ليس بفضائح .. لا فضيحة في الكابل البحري والتلستار ، ولا فضيحة في المطار ، بل ان صديقي الشيخ بيار الجميل الذي كان في الوزارة السابقة لم يوافق في قضية المطار على الاسعار التي كانت الشركة الفرنسية قد عرضتها . وقد وافقت الشركة الفرنسية الان على السعر الذي عرضته الحكومة عليها . اما قضية راديو اوريان ، فان نتيجة التحقيق لم تعلن بعد .. ولكن نقول باننا لن نقدم على عمل لا تتامن فيه مصلحة الخزينة اولا » !!.

ان الرئيس سلام هنا ينفي بحزم ان يكون ما اعلن عنه مرارا وتكرارا وتحت قبة البرلمان اللبناني بانه فضائح ينفي عنه صفة الفضائح ويصور ببساطة (تصل الى بساطة الفضائح نفسها ؟) ان الحكومة قد اكتشفت ان لا فضيحة في الكابل البحري .. لا فضيحة في التلستار لا فضيحة في المطار ..

اما قضية راديو اوريان فان نتيجة التحقيق لم تعلن بعد (وبالطبع سوف يكتشف انه لا فضيحة في هذه القضية) . اننا لم نكن ننتظر سوى ان تلفف وتسوى هذه الفضائح حتى لا تمس الرؤوس الكبيرة التي تختبيء وراءها .

الا اننا نستغرب هذا الاستهتار الغريب بوعي المواطن وبذاكرته، ونستغرب ايضا هذه التمثيلية التي ينقلب فيها راسا المتهم الى بريء دون ان يعمد لبراءته بادلة مقنعة يلمسها المواطن او يصدقها ..

الامن والحرية

ومعا يثير الاستغراب والدهشة استمرار التمادي « بمعزوفة » ان البلاد تعيش حالة من الامن والحرية لم تكن متوفرة لها من قبل وفي سائر العهود .

والسؤال هنا هو اي امن قد وفر للبنان واية حرية تلك التي تنعم بها ؟!

نحن لا نفهم الامن بمكافحة تهريب التبغ الاجنبي وذلك بتخفيض اسعار التبغ عامة . كما اننا لا نفهم الحرية على انها القضاء على لعبة « الفليبرز » .

ان مثل هذه الاجراءات تثبت العكس تماما فهي ترينا ان الحكومة تريد من المواطن ان يتلهى ببعض الاجراءات الشكلية التي تصورها عدسة النظام الكبرة وكأنها انتصارات وانجازات !!.

ان الامن الذي يجب توفيره والذي على الدولة ان تؤمنه للبنان هو امن حدوده من غارات العدو الصهيوني وذلك بتحصين الحدود وتسليح الاهالي القاطنين في الجنوب ليدافعوا عن ارضهم واراوحهم ، بدلا من ان تبقى الحدود مفتوحة امام العدو يدخلها ويغادرها على هواه دون ان يلقى المقاومة الفعلية المسلحة .

واما « الحريات » او ما يسمى زورا بمناخ « الديمقراطيات » فهذا ما لا وجود له على الاطلاق ، ويكفي التذكير باحداث الطلاب التي واجهها النظام في الاسابيع الاخيرة الماضية بالقمع والعنف والارهاب لتاكد امامنا هشاشة الحرية القائمة وشكليتها الزائفة .

هذا من جهة ومن جهة اخرى فان الجميع يتذكرون كيف ان الدولة قد هددت وتوعدت العمال والاجراء عشية التمهيد والاعداد لاضراب الاول من شباط بانها ستصادر العمال وسوف لن تقف مكتوفة اليدين امام اضراب خطر كهذا ..

ان الحريات الديمقراطية تتجلى بمدى ما يستطيعه المواطن من التعبير عن آرائه ومعتقداته من اجل الوصول الى حقوقه ومطالبه العادلة والمحقة .. اما كبت المواطن ومنعه من النضال من اجل الوصول الى اهدافه العادلة فهذا ما لا يمكن ان نقراه في قاموس العدالة او الحريات .

ان الفهم البرجوازي للحرية قائم على اساس قمع الجماهير الشعبية واضطهادها ومنعها من ان تدفع بنضالاتها على طريق العمل الجدي لضمان مكاسب عادلة ومشروعة . وبالاستناد الى مثل هذا الفهم فان الحريات التي يتحدث عنها الرئيس سلام تكون جدا واردة وقائمة في هذا البلد .

الغلاء المتزايد مسالة لا تستحق اهتمام الحكومة

والامر الذي يدعوا الى نوع من التوقف ايضا هو ان موجة التصريحات التي تتعاقب يوميا لا تمس من قريب او بعيد مسالة هي بمثابة الاهمية بالنسبة لغالبية شعبنا اللبناني ونعني مسالة غلاء المعيشة الاخذة بالتزايد بشكل مستمر في الاطراد . فالرئيس سلام وغيره من المسؤولين يكادون لا يرون هذه المشكلة على انها تستحق الاهتمام ، او التوقف بقدر ما تتطلب ذلك على سبيل المثال لا الحصر « لعبة الفليبرز » .

ان عدم ايلاء مسالة غلاء المعيشة المتزايد اي قسط من الاهتمام له دلالته الفعلية التي تؤكد ان حكم الاربعة بالثة ابعد ما يكون عن الاهتمام بمصالح الجماهير الشعبية وحقوقها الحيوية .

يفيد آخر عدد صادر من النشرة الاحصائية والخاص بمؤشرات شهر تشرين الثاني من عام ١٩٧٠ ان الارقام القياسية لاسعار المواد الغذائية بالجملة قد ارتفعت من ١٢١ نقطة في تشرين الثاني عام ١٩٦٩ الى ١٢٧ نقطة في تشرين الثاني عام ١٩٧٠. وانها كانت ١٢٥ نقطة في ايلول ١٩٧٠. (اي قبل تشكيل الحكومة الحالية بشهر تقريبا) وكنماذج تفصيلية نورد ما يلي :

- ارتفع سعر ربطة المكرونة من ٢٥ الى ٣٥ قرشا .
- ارتفع سعر كيلو السمن النباتي من ١٧٥ الى ٢١٢ قرشا .
- ارتفع سعر اوقية الشاي السيلاني من ١٢٠ الى ١٣٥ قرشا .
- ارتفع سعر كيلو الزيتون الاخضر من ١٢٥ الى ٢٢٥ قرشا .

لقد اوردنا هذه العينة البسيطة من الامثلة والتي على ما تظهره من ارتفاع مطرد في مستوى اسعار المواد الغذائية تبقى لا تعبر تماما عن واقع السوق حيث يتلاعب التجار وكبار المستوردين بالاسعار على هواهم ودون حسيب او رقيب وهم يعملون ذلك ويلقون كل حماية وتشجيع من النظام .

وهنا لا بد من ابداء ملاحظة وهي ان هذا الارتفاع الجديد القائم والذي سوف يستمر مرده ، بالاضافة لعامل الاستغلال القائم اصلا الى عامل جديد هو رغبة التجار والمستوردين والمنجين الكبار في استرداد رسوم الشراء التي دفعوها في فرع الضمان الصحي . ومن الامثلة التي تؤكد هذه الحقيقة اتجاه اصحاب الافران الى زيادة سعر الخبز ، والزيادات التي طرات على سعر السكر الوطني (بلغ سعر الكيلو ٩٥ قرشا) ووصل السكر الانكليزي الى ١١٠ قروش .

ان « حكومة الشباب » او « الانقاذ » كما سميت في حينه من البعض المتحمس للعهد الجديد ترى كما يبدو في موجة الغلاء هذه ما شاء لها او يتظرون من ارتفاع هذه المواد الاساسية هم الكادحون والمعدمون الذين تصل نسبتهم في المجتمع اللبناني الى اكثر من ٨٠٪ .

العمل الفدائي وتصريحات الحكومة

ومن القضايا التي يجب التوقف عندها في العمل الفدائي في لبنان ..

طبعا لسنا مضطرين هنا الى الخوض بصورة في تفاصيل موقف النظام من القضية الفلسطينية بشكل عام فهذا امر سبق ان ناقشناه في مناسبات مختلفة عبر هذه الصحيفة وذلك في اعقاب تصريحات الحكومة بهذا الصدد سيما وقد ربط النظام وما زال يربط بين مسالة الامن وسلاح وجود العمل الفدائي في لبنان لايهام المواطن ان العمل الفدائي هو الذي يشكل الخطر على سيادة لبنان واستقلاله .

يقول الرئيس سلام في حديثه امام « التجار المتازة » على حد تعبيره (اي التجار) ما يلي :

« الفدائيون — انتم تعلمون ما ولدت هذه القضية في الاوساط اللبنانية ، لا على الحدود بل في جميع ارجاء لبنان »

« اذكر لا عربي ضد الغداء » !!! .

« ولكن للناس مآخذ على الفدائيين » و « انا امامنا طريقان لنلافي ما يقع : طريق القمع والقسوة ، وهي تؤدي الى ما ادت اليه من مجازر . فكان علينا ان نختار الطريقة الاخرى وهي التي نستعملها مع الشعب اللبناني : التفاهم والمبادلة » .

ان الرئيس سلام لا يتميز بحديثه هذا عن اي حديث لاي مسؤول اخر على الرغم من « رقي » الرئيس سلام في الظهور دائما بمظهر الحريص على العمل الفدائي .

« للناس مآخذ على العمل الفدائي » او اناس هؤلاء .. هل هم « النخبة المتازة » او هم ميلشيا الكتائب ؟ ام الخلدونيون ؟ من هؤلاء الناس ؟!

فاذا كان المقصود بهم مثل هؤلاء فانه لا بد بان لهم مناب بل الاف المآخذ على العمل الفدائي الذي يعادل ضد اسرائيل والامبريالية والرجعية العميلة بوصفهم اداة طبقية محلية من ادوات الاستعمار العالمي .

اما اذا كان المقصود بالمآخذ بعض الاخطاء التي يبديها الحريصون على العمل الفدائي من الجماهير اللبنانية الشعبية المناضلة فان ملاحظات هؤلاء هي ليست ماخذ بقدر ما هي آراء نابعة من حرص الجماهير على تطوير ودعم وحماية الثورة الفلسطينية وطليعتها حركة المقاومة .

ثم : « اذكر ان لا عربي ضد الغداء » .

من الغريب ان كلمات كهذه قد فقدت كل مضمون وامام ابسط مواطن ومع هذا ما زالت تكرر وتردد ، سيما وان مجازر النظام الاردني الدموية التي يرتكبها ضد الشعب الفلسطيني وبيا في احداث ايلول لا تدخي بشدة مثل هذه الاقوال وتفضح دجلها .

هذا عن هذا فمجازر النظام ضد العمل الفدائي في لبنان ما زالت حية في الاذهان . فكيف اذن وفق الرئيس سلام بين انه لا عربي ضد الغداء وبين هذه الوقائع الصارخة بصراحتها ؟

اما عن الثقة المتبادلة التي يطمح النظام الى ترسيخها مع العمل الفدائي فهذه مسالة لا تتوفر بصريح كلامي تغلب عليه الصفة الانشائية ولا بالملاحظة ، على الرغم من كل الهالات اللفظية وفصولها التي تحدثنا عنها ، مما يثبت ان المازق التاريخي للنظام مسالة يستحيل الخروج منها الا متى انجزت الجماهير الشعبية بقيادة طلائعها الثورية مهماتها في النضال من اجل بناء نظام وطني ديمقراطي متحرر من علاقات التبعية .

الاصلاح الاداري

ان الجميع يذكرون ولا شك كيف ان العهد قد بشر « بالاصلاح » بحملة على الاجهزة والمؤسسات الادارية . ولا شك ايضا ان الجميع ما برحوا يتذكرون كم من المرات قد وقف الرئيس سلام وعدل فيها على ادارات الدولة التي تعج بالموظفين الذين لا يقومون بادنى واجب تجاه المواطن . وكيف انه قد وعد بحملات تطهيرية عديدة تحرر اجهزة الدولة من امثال هؤلاء .

ونحن كنا قد اشرنا في اعداد سابقة من « الهدف » على اثر تشكيل « الحكومة السلامية » ان مثل هذه التصريحات يهدف من خلالها الى استمالة موظفين ولاؤهم لعهد سابق بموظفين كامل ولائهم للعهد الراهن . ولتعزيز ذلك استناد من النقمة الشعبية العارمة على الاجهزة الادارية كي يظهر العهد بمظهر المتفاعل مع ارادة الجماهير الشعبية ورغباتها بالتخلص من كابوس الروتين الاداري وعمليات السمسرة والرشوة والمحسوبية القائمة بشكل صارخ ويشكو منه كل مواطن .

تؤكد هذه الحقيقة ما تم من بعض التعيينات والتشكلات المحدودة التي قامت بها الحكومة منذ لالاة شهور تقريبا والتي تاكد من خلالها ان العهد يسعى لتثبيت نفوذه من خلال تعيين اشخاص يدينون بالولاء التام له .

اما الواقع الاداري فانه لم يمس من جذوره على الاطلاق ، ولم تحدث به ابسة تغيرات جدية لمصلحة المواطن في هذا البلد اي على عكس ما وعدت به الحكومة على لسان رئيسها في مرات متعددة .

ولدى اثارة هذه الحقائق في وجه الحكومة ، فان الرئيس سلام لا يعدم اللباقة الكافية لتبرير ذلك . يقول : « اما الادارة ، فهذا ما نعتمد عليه ، كثير من الموظفين لا يشعرون بمسؤولياتهم تجاه الدولة ، بل اخذ شعورهم واتجاهاتهم الحزبية تجرهم الى خارج نطاق الدولة » ويقول ايضا : « نحن نؤمن بلبنان ونقول : لن نيأس ولن نيأس ، بل سنعمل على اصلاح كل ما هو فاسد » . ويقول ايضا : « قلت الكثير عن بعض موظفي الدولة وعرفتهم لشؤون كثيرة في الدولة ولكن اكثر الموظفين المخلصين الذين يعملون لمصلحة الدولة باخلاص » !!

ان الرئيس سلام نفر بالواقع الاداري الفاسد الا انه ما زال يعلن اصراره على اصلاح الادارة وتطهيرها من كل الآثار الفاسدة العالقة بها .

ولكن الرئيس سلام مخطيء جدا اذا اراد من المواطن ان يصدق بان هذا العهد او ذاك هو سبب هذا الفساد القائم . ان رد الفساد الاداري للعهد السابق او لغيره من العهود السابقة لا يعطي التفسير العلمي الصحيح بقدر ما يعطي تفسرات موجهة غايتها ان ترد الفساد لوجود هذا الشخص المسؤول في هذا الجهاز او ذاك . ان الاشخاص ليسوا مفصولين عن واقعهم الطبقي ، انهم يمثلون مصالحهم الطبقية ويعبرون عنها . ومن هنا فان الخطا يصبح فادحا اذا ما فصلنا الاشخاص وتصرفاتهم واتجاهاتهم عن موقعهم الطبقة المحددة . ان مثل هذه التفسرات تفصل بين النظام اللبناني كتركيب اجتماعي اقتصادي سياسي وبين الاشخاص او الطبقات او الفئات التي تتربع في مواقع السلطة منه .

ومن هنا فان النظام القائم بتركيبه المحدد وسماته الجوهرية هو منبع الفساد الاداري وهو بالضبط مصدر جميع الازمات السياسية او الاقتصادية او المالية التي ما زال مجتمعنا اللبناني يعيشها .

وهكذا فان تحرير الادارة وتطهيرها من الفساد يصبح مهمة لا يمكن انجازها بشكل جذري الا بواسطة نظام وطني متحرر من علاقات التبعية للامبريالية .

وهكذا ايضا فان ، يقال عن الرغبات القائمة لدى العهد من اجل انجاز مهمات التطهير والاصلاح ليست الا ترقيعا يضاف الى ترقيعات سابقة ويهدف من خلالها الى انقاذ النظام من تدهوره الدائم وعجزه المستمر .

النظام ما زال يراوح مكانه

ان هذه المقارنة السريعة بين لهجة تصريحات الحكومة منذ شهرين تقريبا ولهجتها ما بعد ذلك تثبت ان النظام قد فشل في الخروج من مازقه الغائمة عن طريق لعبة « حكومة الشباب » وتصريحاتها « الطنانة » التي لم تطبق الا على خواء ..

بالطبع ان مثل هذه التصريحات لم يكن مقدرا لها ان تنقذ النظام العاجز من ازماته المستمرة والملاحقة ، على الرغم من كل الهالات اللفظية وفصولها التي تحدثنا عنها ، مما يثبت ان المازق التاريخي للنظام مسالة يستحيل الخروج منها الا متى انجزت الجماهير الشعبية بقيادة طلائعها الثورية مهماتها في النضال من اجل بناء نظام وطني ديمقراطي متحرر من علاقات التبعية .

هل لعبة حكومة الشباب شارفت على الانتهاء ؟

واذا كان النظام ما زال يراوح مكانه مثبتا عجزا وراء عجز آخر فان السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو : هل هناك اتجاه جديد من النظام لانهاء لعبة « حكومة الشباب » واللجوء الى مخرج آخر ؟ سيما وان هناك تلميحات تتردد بكثرة هذه الايام عن رغبة الرئيس فرنجية بحل الوزارة والشروع بتكليف وزارة جديدة ؟..

في الواقع ان فكرة تاليف وزارة جديدة مساله اصبحت شديدة الاحتمال في هذه الاونة وذلك لاسباب مختلفة يمكن اجمالها على النحو التالي :

اولا :

ان التعارضات بين الحلف والعهد تزداد تصاعدا لماذا ؟ لان العهد (وعلى الرغم من اعتماده في بداية الامر على قوة الحلف السياسية) يستحيل عليه عمليا ان يقف الى جانب الحلف ضد النهج او ان يفعل العكس ، بل انه اراد ان يتخذ موقفا معتدلا بهادن الطرفين : الحلف والنهج الامر الذي لم يرق للحلف باعتباره يطمح الى القضاء النهج تماما والى استخدام نظام الحكم لرد اعتبارات قديمة ، او بالاحرى لتصفية حسابات قديمة .

ان موقف الحلف هذا عبر عنه وفي اكثر من مرة كلام كميل شمعون في معرض انتقاداته للحكومة ، وفي معرض احاديث الحلف الخاصة لدرجة وصلت معها بعض هذه الاحاديث الى حد اتهام العهد بالتقرب من الشهابية .

ويبدو ان موقف الحلف ما زال مصرا على تحقيق عدد من المكاسب في ظل العهد الراهن من اجل اقتسام قسط اوفر من « جبنة الحكم » ومن هنا فان احتمال رضوخ العهد لبعض مطالب الحلف ومنها تشكيل حكومة جديدة يتحقق فيها للوطنيين الاحرار بنوع خاص دور اكثر بروزا وفعالية يصبح واردا .

هذا بالاضافة الى ما يتردد من اخبار عن ان كامل الاسعد نفسه لم يعد مقتنعا بجدوى استمرار الحكومة الحالة . وان هناك اتجاها قد بدا يتعزز نحو استعراض آراء الكتل النيابية والى ما هنالك من اخبار اخرى مشابهة .

ان هذه الاخبار التي تتردد في اوساط السياسيين التقليديين وبعض ادق في اوساط اهل النظام تنم عن شعور بفشل هذه التجربة المهزلة والتي كان ابرز علامات فشلها استقالة غسان تويني نتيجة لضغوط التسوية الداخلية بين اجنحة النظام .

ثانيا :

ان الظروف الدقيقة التي تمر بها القضية الفلسطينية بنوع خاص والتي تتلخص باشتداد ورود احتمالات التسوية على حساب شعب فلسطين وحقوقه المشروعة سوف تنعكس بشكل او باخر على الوضع الداخلي اللبناني .

ان ما قد ينعكس على الوضع الداخلي اللبناني من آثار واحتمالات بجعل النظام شديد الحرص على الاتيان بتركيبة وزارية جديدة من اقطاب تقليديين ولهم قواعدهم الانتخابية الاجتماعية . وهذا الامر يتطلب انهاء « تمثيلة وزارة الشباب» والاختصاص الغني والبدء بوزارة ذات اختصاص في مواجهة الحركة الوطنية اللبنانية وحركة المقاومة الفلسطينية بواسطة القمع والعنف اللذين يحفز بهما تراث تاريخها في الحكم .

وليس ما يتردد الان عن الشروع بخطط احتياط لحماية المواقع الاستراتيجية وبعض المصالح والمؤسسات بامور منفصلة في الواقع عن مجمل التحرك العام الذي يسود في المنطقة العربية وذلك في ظل اشتداد احتمالات التسوية للقضية الفلسطينية والعربية عامة .

لاجل هذين السببين الرئيسيين فان الاعتقاد باحتمال انهاء « ولاية » حكم الشباب والعودة مجددا الى حكم الشيوخ يصبح امرا شديد الوقوع .

توقيت انهاء خدمات وزارة الشباب

وهناك توقع ليس منفصلا عما تقدم ذكره لانهاء خدمات وزارة الشباب في شهر شباط الراهن ، كما ان هناك توقعا بان تقدم الحكومة استقالتها « مكرهة » في اوائل آذار (على حد تعبير بعض اوساط السياسة النقيدية) ان كلا التوقعين في الواقع يعكسان القناعة التامة والقائمة على شعور النظام بالحرج اذا ما استمرت الحكومة الراهنة في ظل اوضاع داخلية قد تتطور او تنفجر لاسباب اهمها ما سبق ذكره عن احتمالات التسوية للقضية الفلسطينية على حساب الحق العربي .

وعلى هذا الاساس فان توقيت انهاء الوزارة الراهنة يأتي في ظل اوضاع تتطلب انهاءها لاسباب جوهرية كالتي ذكرنا وليس لاسباب « شخصية » او « تكزرات » ذاتية كما (يحلو) للبعض ان يفهم الامور .

النظام يدافع عن مصالحه

ان النظام في كل ما يلجأ اليه من خطوات ومناورات تكتيكية ومخارج وتسويات سياسية داخلية كانت ام خارجية فانه يبقى في التحليل النهائي يدافع عن مصالحه لتكريس استمرار هيمنته ونفوذه .

ان هيمنة النظام هي في التحليل الاخير ايضا استمرار للهيمنة الرجعية المرتبطة بمصالح المستعمرين .

اذ لا يجوز اصلا تفسير اي موقف او اي خطوة يخطوها النظام الا بردها الى جذورها الطبقية والا فان اي تفسير قد يعطى سوف يكون هزيلا ومجردا من الصفة العلمية .

ان هذا الكلام يقودنا مباشرة الى ضرورة الحذر الثوري الذي يجب ان تتسلح به فصائل الحركة الوطنية اللبنانية والفلسطينية . كما ان ذلك يتطلب من الجميع وقفات تقييم للظروف الراهنة بقصد التوصل الى رؤية مشتركة تتيح النضال التراصي والتلاحم لهذه الفصائل مجتمعة ضد من يتهددونها بالخطر والسحق والتصفية .

كما ان الحركة الوطنية اللبنانية ولا سيما فصائلها اليسارية الملتزمة بايديولوجية الطبقة العاملة وقيادتها، مطالبة بان تولي هذه التحركات والتطورات الاخيرة ما تستحقه من العناية والتدقيق والبحث وامام اوسع جماهير شعبنا حتى لا تنجح الرجعية اللبنانية في منطقها التضليلي والاعيبها الهادفة الى تقوية النظام الراهن وتدعيمه على حساب استغلال كدح الجماهير اللبنانية واضطهادها وتحميلها للمزيد من الاعباء المرهقة .